

أنطوان ضاهر
الرئيس التنفيذي

الكويت 8 يناير 2017

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت تصنيف بنك الخليج من قبل وكالة كاييتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معباً حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



أنطوان ضاهر



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	8 يناير 2017
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كاييتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> - تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A2" - تصنيف القوة المالية: "BBB+" - تقييم الدعم: "1"
مدلولات التصنيف	تثبيت تصنيف القوة المالية - لا يوجد تغيير على التصنيف السابق
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	لا يوجد تأثير على البنك
المنظرة المستقبلية	تصنيف العملة الأجنبية: مستقرة تصنيف القوة المالية: مستقرة
ترجمة الملخص التنفيذي	<p>ترجمة الملخص التنفيذي:</p> <p>أعلنت وكالة التصنيف الائتماني "كاييتال انتليجنس" اليوم عن تثبيت تصنيف القوة المالية لبنك الخليج عند "BBB+" وذلك، على وجه الخصوص، بفضل جودة الأصول الأساسية لديه، والتغطية القوية لاحتياجات خسائر القروض، وقوة قاعدة رأس المال من المستوى CET-1، وارتفاع نسبة كفاية رأس المال بشكل عام، وقوة الربحية على الصعيد التشغيلي والناشئة عن قوة مركز البنك وشبكة فروع. أما العقبات الرئيسية التي تواجه البنك فلا تزال هي تركزات العملاء في قاعدة الودائع وفي دفتر القروض بالنسبة لقطاعات معينة. وبالرغم من تركز الودائع، إلا أن هذه العقبة خفت بشكل كبير نظراً للطابع الحكومي لمعظم كبار المودعين. أما ضعف الربحية من صافي الدخل فتعتبر عقبة بسيطة حيث تقابلها قوة الربحية على الصعيد التشغيلي والنسبة القوية جداً لتغطية القروض غير المنتظمة. ولا تزال النظرة المستقبلية لهذا التصنيف "مستقرة" ولكنها قد تتعرض لبعض الضغوطات في حال ارتفعت التركزات في قاعدة التمويل.</p> <p>وقد أقيمت الوكالة تصنيف مستوى الدعم عند 1، مما يعكس الضمان الذي توفره الحكومة لجميع ودايع العملاء في الكويت، والسجل الحافل للبنك المركزي والحكومة بدعم البنوك إن استدعت الحاجة، ودعمها لبنك الخليج بشكل خاص. ولفنت الوكالة إلى أن الدعم الحكومي للبنوك الكويتية جيد، مع وجود اعتقاد بتوفير دعم رسمي قوي للغاية في حال الحاجة إليه، وخاصةً على صعيد السيولة وذلك بفضل تصنيف بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي. وقد قامت الوكالة أيضاً بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل عند A وتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير عند A2. وتبقى النظرة المستقبلية لهذا التصنيف "مستقرة" تماشياً مع النظرة المستقبلية لتصنيف القوة المالية للبنك.</p>